الورقة الثالثة

تحولات العقيدة العسكرية
ونظرية الأمن القومي في إسرائيل حتى ٢٠١٥م*

مقدمة

تتكون المجتمعات في العادة والمألوف من خلال تطور اجتماعي منطقي متجانس يرتكز على عدد من الثوابت تؤدي إلى ظهور وتكون لمجتمع يتفق مع نشوء المجتمعات والدول وتطورها، ويأتي في مقدمة هذه الثوابت وجود رابط **عرقي** تنتمي إليه أغلبية أفراد هذا المجتمع، و**لغة** واحدة يتفاهم بها الشعب، و**حضارة** مشتركة يعتز بها، و**عقيدة** يؤمن بها ويحترمها، وتشكل الإطار الضابط لتصرفاته ونوازعه، و**رقعة جغرافية** تحتضن مكوناته، و**ثقافة وعلاقات إنسانية** تتسم بحسن الجوار مع مجتمعات الإقليم.

إن نشوء الكيان الإسرائيلي يخالف النمط الاجتماعي لنشوء المجتمعات والدول وتكوينها، فهو كيان غير متجانس، فمن حيث العرق يعد تجمعا لأعراق تمثل كل القارات، وهو متعدد اللغات، وحضارته عاشت متقلبة ومنبوذة ومضطهدة لما تتصف به من خبث وأنانية وفساد، وعقيدة ميكافلية تتصف بالمادية أكثر من الروحانية، تسوّغ الدسائس والمكائد سياسة معتمدة للبقاء، وتبنّى هذا الكيان فكراً عنصرياً "صهيونيا" ألغى مفهوم التسامح الإنساني، وقطع كل وسائل التعايش السلمي مع المجتمعات المجاورة، وأهم ما في الأمر ادعاؤه الحق فيما لا يملك، واغتصاب فلسطين، وتشريد سكانها الأصليين واضطهادهم، وهكذا جاءت نظرية الأمن القومي الإسرائيلي شاذة كشذوذية نشأة الكيان الإسرائيلي وتكوينه.

---

* **اللواء موسى الحديد/** خبير عسكري وباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية، كلية الدفاع الوطني/ الأردن.

يشتمل مصطلح الأمن القومي على مجموعة التدابير والاحتياطات النظرية والعملية المعنية بحماية المجال الإقليمي للدولة، والذي يتجاوز بالضرورة مساحة الجغرافيا السياسية للأرض ليشمل الثروات الاقتصادية والطبيعية والأهداف السياسية المتعلقة بنظام الحكم، لذلك فنظرية الأمن القومي الإسرائيلي تأخذ بالحسبان- إضافة للقوة العسكرية- السياسة الخارجية، والواقع الاستراتيجي للجغرافيا السياسية، والارتباطات العقدية مع دول الجوار سلباً وإيجاباً، وإمكانات الدول المعادية (عسكرياً، وبشرياً، واقتصادياً،...إلخ) وإبراز نقاط القوة والضعف لهذه الدول، وتحديد قدرة التهديد المباشر والمحتمل واتجاهه، وتقدير إمكانات الدول الصديقة، وتوثيق التعاون معها لضمان مساندتها في حال الحرب.

يعد التعريف الذي وصفه "أيلون" الأكثر تعبيراً واختصاراً لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي، ويقول فيه "هي محصلة الاتصالات المتبادلة للدولة مع بيئتها الإقليمية والدولية، والتي تعكس قوتها وجاهزيتها ووسيلتها وقدرتها التنفيذية على الدفاع عن المصالح الحيوية، وتحقيق الأهداف والغايات القومية"، وهذا التعريف يعبر بوضوح عن **المفهوم الميكافلي** لسياسة الأمن الإسرائيلي القائمة على المرونة والمراوغة واستجابة الوسيلة للغايات والأهداف، والتناسب مع التطور التاريخي لهذه النظرية خلال الفترة التي مرت على إنشاء دولة إسرائيل واتساع رقعة الأرض التي احتلتها بالقوة.

تعد الوظيفة الرئيسية للدولة ثلاثية الأبعاد (حماية الاستقلال، وتأكيد سيادة الدولة، وحفظ الأمن الداخلي بمفهومه الواسع)، وتسعى الدولة لتحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الخطط، وتحاول إحداث توازن وتكامل بين هذه الأهداف، يرتكز على تناسق هذه الأهداف مع متطلبات تحقيقها وعلى كافة المستويات، وهذا ما يُعبَّر عنه بسياسة الأمن القومي التي تهدف بصورة عامة إلى دعم قوة الدولة في مواجهة التهديد بما يمكّنها من الحفاظ على كيانها القومي ووحدة أراضيها، وتشتمل هذه السياسة أربعة مجالات رئيسية:

أ. المجال السياسي: السياسة الخارجية/ السياسة الداخلية/ النشاط الدبلوماسي.

ب. **المجال الاقتصادي**: يتكفل الاقتصاد بتأمين متطلبات سياسة الأمن القومي بما يتضمن من رؤوس أموال، وموارد اقتصادية، وموارد طبيعية، وقدرات صناعية وزراعية، وخبرات وقدرات بشرية، وتطور علمي وتكنولوجي يخدم الاقتصاد، وعلاقات اقتصادية داخلية وإقليمية ودولية، وتسخيرها لدعم سياسة الأمن القومي.

ج. **المجال العسكري**: يُعنى بالتصدي لأي تهديد داخلي أو خارجي لصيانة أمن الدولة واستقلالها، وسلامة حدودها، ويتضمن كل ما يتعلق بالتنظيم، والتسليح، والتدريب، والمعاهدات والاتفاقيات مع الدول وأوجه التعاون المختلفة معها.

د. **المجال الاجتماعي**: يعنى بالجبهة الداخلية والترابط الاجتماعي والوحدة الوطنية، بالإضافة إلى قدرة التنظيمات الوطنية المختلفة في دعم السياسة القومية، وتشكيل قاعدة قوية للقوة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتعداد العنصر البشري وكفاءته وقدرته على رفد عناصر القوى الوطنية المختلفة.

تعد العلاقات الدولية إحدى الدعائم الرئيسية التي تبنى عليها سياسة الأمن القومي للدول، وإسرائيل- ومنذ فكرة وجودها- اهتمت كثيراً بهذا الجانب، وقد تكون الدولة الأكفأ التي وظفت هذا الجانب لخدمة أمنها القومي، ويركز هذا الجانب على عدة أمور:

أ. اعتراف هيئة الأمم المتحدة بسيادة الدولة واستقلالها.

ب. تأييد الدول الكبرى لهذه السيادة والاستقلال.

ج. اعتماد الدولة على المنظمات العالمية والإقليمية لمساعدتها في صيانة أمنها واستقلالها.

د. احتفاظ الدولة بجيش قوي قادر على ردع التهديد على الأقل حتى يتحرك المجتمع الدولي لحمايتها.

ه. ارتباط الدولة بقوى عظمى من خلال معاهدة واتفاق استراتيجي.

يجب وضع دراسات دقيقة تهتم بتحديد واقع المصادر المادية والمعنوية للدولة وحجمها لتحقيق أهدافها، وذلك بقصد توفير توازن معقول بين المصادر المتوفرة

والأهداف المرغوب تحقيقها. وفي حالة قصور المصادر عن تحقيق الأهداف يجب وضع سياسات تضمن تأمين زيادة المصادر من الخارج، أو وضع مراحل لتحقيق الأهداف، أو تقليص الأهداف بقدر المصادر، مع ضمان الاحتفاظ بجزء من المصادر للوفاء بمتطلبات المجتمع الضرورية.

تعتبر السياسة الوطنية (العليا) للدولة الإطار العام وخطوط الدلالة الرئيسة التي تضعها النخبة الحاكمة، وتعبر عن آمال غالبية المجتمع وطموحاته، وتستند إلى ثوابت رئيسة، وهي التي تصوغ المطلب الوطني والمصالح الوطنية. وتنبثق عن السياسة الوطنية سياسةُ الأمن القومي التي تعنى باستقلال الدولة وسيادتها وحفظ الأمن بمفهومه الشامل. ولأن السياسات هي خطوط دلالة وتوجيهات فلا بد لها من استراتيجيات تناسب مستواها، فالسياسة الوطنية (العليا) تتطلب استراتيجية وطنية، والسياسة الدفاعية الأمنية تتطلب استراتيجية عسكرية، إذ الاستراتيجيات إجراءات تأخذ بالحسبان الأهداف وما تتطلب من إمكانات، أي وضع الإمكانات موضع التنفيذ بقدر ضمان تحقيق الأهداف.

الاعتبارات الرئيسة المؤثرة في نظرية الأمن الإسرائيلي

يواجه الكيان الإسرائيلي عدة اعتبارات، كان ولا يزال لها تأثير كبير على الأمن القومي والعقيدة العسكرية الإسرائيلية، وأهمها ما يلي:

أ. العقيدة الإسرائيلية الصهيونية: لهذه العقيدة أثر كبير على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي من خلال تسخيرها جميع عناصر القوة لتحقيق أهداف المشروع الصهيوني التوسعية على أرض الميعاد من الفرات إلى النيل، وتحتاج مثل هذه الأهداف الكبيرة والواسعة إلى عقيدة عسكرية تعرضية ذات إستراتيجيات فعّالة تتخطى حواجز الواقع الصعب والضيق المعاش، لتستقر في رحابة الآمال والطموحات، ومركز ثقل هذه النظرية فكر بناة الصهيونية وعقولهم لتكون دافعاً ومحفزاً لتحقيق أهدافها.

ب. **البيئة الإقليمية**: تم إنشاء دولة إسرائيل وسط بيئة عربية رافضة وجودها تماماً، والبيئة العربية تحتكم إلى مقدرات وإمكانات غير محدودة، لو قدر لها أن تستغل بحكمة وانسجام فإنها تستطيع سحق دولة إسرائيل بوقت قصير، ومعرفة إسرائيل لهذه القدرات جعلها أحد أهم الاعتبارات في تكوين نظرية الأمن القومي الإسرائيلي.

ج. **موقع الدولة وجغرافيتها**: وجدت دولة إسرائيل في موقع جغرافي صغير جداً مقارنة مع دول التهديد، وضمن حدود وأعماق جغرافية لا تتناسب مع المتطلبات الإستراتيجية لنظرية الأمن الإسرائيلي؛ وذلك لعدم ارتكازها على موانع طبيعية من ناحية، وعدم توفر العمق الإستراتيجي من ناحية أخرى، ومثل هذا الوضع يلقي بثقل كبير جداً ويزيد من الأعباء الإستراتيجية على الأمن الإسرائيلي بشكل عام.

د. **الموارد الطبيعية والاقتصادية**: تعتبر الموارد الطبيعية لدولة إسرائيل محدودة جداً، وغير قادرة على الوفاء بمتطلبات الدولة الضخمة، وبشكل خاص متطلبات الدفاع.

ه. **عدد السكان وتكوين المجتمع الإسرائيلي**: يتكون المجتمع الإسرائيلي من شتات يهود العالم، وهذا خلق تبايناً واضحاً في هذا المجتمع (ثقافياً، وعرقياً، وسياسياً، ...إلخ)، إلاّ أن المشروع الصهيوني استطاع أن يحشد جميع فئات المجتمع نحو المطالب والمصالح والأهداف القومية- (وإن كان هنالك اختلاف على طريقة تحقيقها، إلاّ أن هذا الاختلاف غير موجود حول مضمونها)- واستطاعت أن توظف التباين في المجتمع للمساعدة في تحقيق الأهداف، إلاّ أن المشكلة الرئيسية التي تبقى قائمة هي قلة عدد السكان، من هنا كان يجب على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي واستراتيجياتها المختلفة مواجهة هذا التحدي.

و. **النظام السياسي الإسرائيلي**: تتمتع إسرائيل بنظام سياسي ديمقراطي يعتمد التعددية الفكرية، متجانس من حيث الاتفاق على أهداف السياسة العامة، مختلف نسبيا حول وسائل تحقيقها، ويعتمد إقليمياً على سياسة القوة، وعالمياً على قوة السياسة لتحقيق الأهداف. وهو نظام عملي فعّال يستطيع توظيف النجاحات التعبوية لتحقيق نجاحات

استراتيجية، واستطاع هذا النظام أن يقنع الدول الغربية بأن إسرائيل هي سور الدفاع عن الحضارة والمصالح الأوروبية والأمريكية في مواجهة البرابرة العرب والمسلمين، وهي موطئ القدم ورأس الرمح لمحاربة الإرهاب الأصولي الإسلامي، وهكذا استطاع هذا النظام بناء علاقة قوية مع الدول العظمى، وبشكل خاص أمريكا، وحصل على دعم استراتيجي كبير في كافة المجالات، وتعهد بضمان تفوقه وأمنه، واستغل هذا النظام بعض قوانين النظام الدولي وأعرافه لمصلحته، مثل قانون الملاحة الدولية، واستخدام الممرات المائية الدولية، وقانون تحريم معادات السامية، ومشروع محاربة "الإرهاب"، وما تبعه من أنظمة وقوانين واستراتيجيات تكيف لخدمة السياسة الإسرائيلية.

ز. **الهاجس الأمني**: نتيجة لهذه الاعتبارات وما تتضمنه من صعوبات يواجهها الكيان الإسرائيلي، وعدم قدرته التغلب عليها بشكل مطلق، ورغم كل الإجراءات التي اتبعها، والدعم الخارجي الكبير، إلاّ أنه يعيش هاجس الخوف مجتمعا وأفرادا، وبشكل خاص في حالة انحسار الدعم الخارجي أو تلاشيه، وتنبُّهِ العالم العربي لهشاشة هذا الكيان وضعفه، وضرورة حشد الجهود العربية لمواجهته ومواجهة مشروعه الصهيوني.

حقائق حول نظرية الأمن القومي الإسرائيلي

هذه بعض الحقائق حول نظرية الأمن الإسرائيلي:

أ. نظرية الأمن الإسرائيلي ليست أداة للحماية والدفاع فقط، بل وسيلة ومنطلق لسياسة التوسع الصهيونية، وغايتها المعلنة بقاء إسرائيل والشعب اليهودي.

ب. يشكل الأمن الإسرائيلي المحور والمسوِّغ لمعظم تصرفات إسرائيل وممارساتها، وهو يحتل الأولوية الأولى في الفكر الصهيوني، ولا يمكن المغامرة به تحت أية ظروف، وقد سُخِّرت جميع عناصر قوة الدولة لهذه الغاية من حيث الأولوية.

ج. كونت نظرية الأمن الإسرائيلي وخلقت وازعاً اجتماعياً يؤكد على عسكرة المجتمع الإسرائيلي فكرياً وعملياً، وأن على جميع المواطنين أن ينخرطوا في هذه الخدمة بصرف

النظر عن مواقعهم ومستوياتهم، وتعتبر إسرائيل من أبرع الدول وأكفئها التي تعتمد نظام الاحتياط في نظامها الدفاعي.

د. تؤمن نظرية الأمن الإسرائيلي بسياسة القوة المبنية على التفوق العسكري المطلق وتوظيفه لتحقيق السياسة الصهيونية، من خلال عقيدتها التعرضية والإستراتيجيات العسكرية المبنية على الردع والقدرة على التهديد، وحقها في توجيه الضربات الاستباقية وحتى الوقائية، وإجبار العدو على مسايرة السياسة الإسرائيلية.

هـ. نظرية الأمن الإسرائيلي متشككة وحذرة مما ليس صهيونيا، وإن كان يهودياً، وهي لا تطمئن للمعاهدات والمواثيق ولا للحلفاء، (مثال ذلك الخلاف الأمريكي الإسرائيلي حول أهداف الحرب السادسة على لبنان)، بل تؤمن بالأمن الإسرائيلي أولاً وأخيراً.

و. كثيراً ما توظف نظرية الأمن القومي الإسرائيلي إستراتيجية الحرب بالإنابة، فلقد وظفت بريطانيا وفرنسا في حرب ١٩٥٦م ضد مصر، واستغلت أمريكا للخلاص من التهديد العراقي في حروب الخليج الأخيرة.

ز. نظرية الأمن الإسرائيلي متغيرة بتغير الظروف المحلية والإقليمية والدولية، وهي نظرية مرنة تؤمن بالتكيف إلى حد تقديم التنازلات على أن لا تمس جوهر الأمن الإسرائيلي، بمعنى قبول تقديم تنازلات، ذات أهمية إستراتيجية محدودة، إذا كان يترتب على الاحتفاظ بما يمكن أن تتنازل عنه كلف عالية تجعل استمرار الاحتفاظ به غباء سياسيا لا يؤدي إلى فائدة، فهي تقدم تنازلات بقصد تخفيف الضغوط السياسية، أو للخلاص من كلفتها الأمنية أو الاقتصادية، مثل ترك سيناء وجنوب لبنان وغزة.

ح. لا تعترف نظرية الأمن الإسرائيلي ولا تهتم بتوضيح شكل الدولة وحدودها، وهي بذلك تخدم سياسة التوسع الصهيونية.

ط. أحد أهم المقومات لنظرية الأمن الإسرائيلي إضعاف الجانب العربي، وتشتيت جهوده، ووقف أية عمليات دعم للقوة العربية، وخلق صراعات عربية عربية، لتقليل كلفة استمرار الصراع معه، وإجباره على التنازل تدريجياً لصالح الوجود الإسرائيلي.

مراحل تطور نظرية الأمن الإسرائيلي وعقيدتها القتالية

تأثرت نظرية الأمن الإسرائيلي بشكل مباشر بالبيئة الداخلية والإقليمية والدولية، فمنذ نشوء فكرة الصهيونية وحتى وقتنا الحاضر مرت نظرية الأمن الإسرائيلي بعدة مراحل، كان لها تأثير كبير على تطويرها وإعادة صياغتها، وبالضرورة فإنه كلما تطورت نظرية الأمن ستتطور معها العقيدة القتالية والإستراتيجية العسكرية المستخدمة.

- **المرحلة الأولى ١٨٩٧م ـ ١٩٤٨م**: هي الفترة التي سبقت نشوء الكيان الرسمي، وفي هذه الفترة برزت نظرية ترسيخ الفكر الصهيوني، وإقناع يهود العالم بأن فلسطين هي وعد الرب، وأن على كل يهودي واجب عقائدي في ضرورة تلبية هذا النداء المقدس في العودة إلى أرض فلسطين، والعمل على تحقيقه، والتركيز أيضاً على إقناع الدول العظمى للتعاطف مع اليهود شعبا مشردا تعرض للنكبات والاضطهاد، وخلق عقدة الذنب في المجتمعات الغربية لعدم تقديم الحماية لهم، وإقناعهم بضرورة التعويض عليهم مادياً ومعنوياً، ودعم إنشاء كيانهم على أرض فلسطين، وقد تم ذلك من خلال أساليب الكذب والتضليل المختلفة، فحصلوا **سياسياً** على وعد بلفور وعسكرياً على تشكيل قوات مسلحة ومليشيات شاركت قوات الحلفاء في حروبها فاكتسبت الخبرة والتسليح، و**اقتصادياً** على مساعدات وتعويضات مالية ودعم لتملك أراضي الفلسطينيين، و**اجتماعياً** على تشجيع هجرة اليهود لفلسطين ودعمها، وتشكيل الجمعيات والمنظمات اليهودية، وكل ذلك من أجل دعم نظرية نشوء الدولة وفكرتها.

- **المرحلة الثانية ١٩٤٨م ـ ١٩٦٧م**: هي الفترة التي أعقبت نشوء الكيان الرسمي، وركزت نظرية الأمن الإسرائيلي خلال هذه الفترة على الحفاظ على الكيان وبشكل خاص تجاه عاملين مهمين: **الأول** جغرافي يتمثل بعدم وجود موانع طبيعية يرتكز الدفاع عليها، وفقدان العمق الاستراتيجي بسبب صغر المساحة، و**الثاني** ديمغرافي يتمثل بالتفوق الكمي العربي المعادي، وهذان العاملان شكلا وضعاً جيوسياسياً غير ملائم

لنظرية الأمن الإسرائيلي، ومأزقاً حقيقياً للوجود الإسرائيلي برمته، لذلك تم تبني عقيدة تعرضية ترتكز على عدة استراتيجيات أبرزها:

أ. سرعة نقل المعركة إلى أرض العدو، لمعالجة الافتقار للعمق الاستراتيجي.

ب. الاعتماد على احتياط استراتيجي، ليشكل الحجم الأكبر في الجيش الإسرائيلي والارتقاء بالنوع وكفاءة الجندي الإسرائيلي، وذلك لمواجهة التفوق الكمي العربي.

ج. الاعتماد على نظام استخباري متطور يستطيع إعطاء إنذار مبكر عن الخطط والنوايا العربية ليمكن الاستعداد وتعبئة الاحتياط.

د. تشكيل نظام دفاع إقليمي يستطيع الصمود لفترة كافية تمكن تعبئة الاحتياط ووصولهم في حال الفشل الاستخباري وعدم حصول الإنذار المبكر، لذلك تم بناء المستعمرات الحدودية في مناطق إستراتيجية حاكمة، وتم تعزيزها بتحصينات قوية ومتميزة، ودعمها بالقوى البشرية والمتطلبات الإدارية ووسائل القتال التكنولوجية المتطورة، وقد عوضت هذه المستعمرات والنقاط الحصينة بعض الشيء عن الافتقار للعمق الإستراتيجي.

هـ. تم تطوير العقيدة التعرضية الإسرائيلية في منتصف الخمسينيات بتبني **الضربة المضادة الاستباقية**، وهذا يعني في المفهوم الإسرائيلي استباق العدو بشن هجوم عليه عندما تؤكد الدلائل أنه ينوي شن الهجوم.

و. لتأكيد نجاح العقيدة التعرضية الإسرائيلية تم تبني **إستراتيجية الردع التقليدي**، ولنجاح هذه الإستراتيجية تم الاعتماد على عاملين: **الأول** تطوير تفوق القدرة الإسرائيلية، و**الثاني** تصور العرب واعتبارهم لهذه القدرة، إلا أنه ولعدم إمكانية الضمان المطلق لهذين العاملين تم إضافة إستراتيجية **ذرائع الحرب** بديلا للردع.

ز. جاءت **إستراتيجية ذرائع الحرب** لخلق توازن بين الردع والاستعداد لتوجيه الضربة الأولى عندما يفشل الردع وينشأ تهديد حقيقي للأمن الإسرائيلي والمساس بمصالح

إسرائيل الحيوية، وأمثلة ذلك عدم تأمين حرية العبور من مضائق تيران، والمساس بالوضع الراهن في الأردن، وحشد قوات مصرية على الحدود، وإقفال قناة السويس التي تسببت في العدوان الثلاثي ١٩٥٦م.

ح. مع استمرار هاجس الخوف في نظرية الأمن الإسرائيلي المترتب على عاملي التفوق الكمي العربي وضعف الجغرافيا الإسرائيلية لافتقارها للعمق الاستراتيجي والموانع الطبيعية الحاكمة وبالتالي فإن انتصارا عربيا سيهدد الوجود الإسرائيلي بالتصفية، لذا اعتمدت نظرية الأمن الإسرائيلي على إستراتيجية الحرب الوقائية الاستباقية، وذلك لإعطاء الأمن الإسرائيلي بعداً جديداً يحقق نوعا أفضل من الاطمئنان والأمن. والحرب الوقائية الاستباقية تعبير إستراتيجي مركب، ففي الوقت الذي تستهدف فيه الحرب الاستباقية حشود العدو وتحركاته الفعلية قبل وصولها مناطق حشدها، أو في أسوأ الحالات عندما يدخل الهجوم العربي مرحلة التنفيذ، فإن **الحرب الوقائية** تستدعي شن الهجوم عند تأكد النوايا العربية التعرضية، أي إنها تستهدف القوى العربية الكامنة، ومنع قيام العرب ببناء قوة قادرة على الهجوم.

- **المرحلة الثالثة ١٩٦٧م ـ ١٩٧٣م:** تبنت إسرائيل بعد حرب حزيران **نظرية الحدود الآمنة** بعد أن تمكنت في هذه الحرب من احتلال مناطق حيوية حاكمة يمكن أن يستند إليها الدفاع الإسرائيلي، وهي مرتفعات الجولان في الشمال ونهر الأردن في الشرق وصحراء سيناء وقناة السويس في الجنوب، وهذه الوضعية الجيوسياسية الجديدة منحت القوات الإسرائيلية مناطق ذات ميزة جغرافية إستراتيجيه، يمكن أن يستند إليها دفاع القوات الإسرائيلية، وأضافت مساحات جديدة حققت نوعاً من العمق الإستراتيجي، وأعطت نوعاً من الاطمئنان والهدوء للقوات الإسرائيلية، ذلك أنها مكنت مراقبة القوات العربية بعمق كاف، وأضعفت قدرتها على شن هجمات مفاجئة، وأعطت

القوات الإسرائيلية الوقت الكافي لتحضير الاحتياط وتعبئته، وبناء على ذلك تحولت عقيدة القتال الإسرائيلية إلى الدفاع، وذلك لوجود الموانع الطبيعية المثالية للدفاع على طول خطوط المواجهة مع الدول العربية، وتبنت: **استراتيجية** زيادة قدرة الاحتياط، وسرعة تعبئته واستجابته، لمواجهة متطلبات اتساع الجبهات وتباعدها، و**استراتيجية** الدفاع المتحرك، وما تتطلبه من تنفيذ عمليات إحاطة والتفاف وتطويق، وعمليات اختراق وإعاقة، والعمل على الخطوط الداخلية لمواجهة متطلبات تعدد الجبهات المعادية، وعدم إبقاء القوات مستنفرة لفترات طويلة، وتم كذلك استخدام **استراتيجيه** تعتمد على سلاح الجو لتحقيق التفوق والحسم الاستراتيجي، والدبابات قوة حسم عملياتي وتعبوي، ومن هذين السلاحين (سلاح الجو، والدبابات) تم تحقيق **استراتيجية** نقل المعركة إلى أرض العدو بسرعة وفاعلية، رغم تبني العقيدة القتالية لاستراتيجية الدفاع المتحرك المرتكزة على نظرية "**الحدود الآمنة**"، ومن هذه النظرية وترويجها تمكنت إسرائيل من إيجاد مسوّغ سياسي أمني للاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، ومنع العدو من ضرب الأهداف الحيوية داخل إسرائيل، وأتاحت إمكانية التخلي عن إستراتيجية الحرب الوقائية، وإستراتيجية نقل المعركة إلى أرض العدو، إذ إن الوضع الجديد يمكّن إسرائيل من إلحاق الهزيمة بالجيوش العربية داخل الأراضي المحتلة، وذلك لوجود الموانع الدفاعية المثالية على طول خطوط المواجهة مع الدول العربية.

ذلك أن الحدود في هذه الوضعية تعتمد على عمق إستراتيجي معقول، وعلى حواجز طبيعية يمكن الدفاع عنها بسهولة، وتساعد على تنفيذ هجوم إستراتيجي معاكس. وكان لهذه النظرية "**الحدود الآمنة**" مزايا هامه على المستوى السياسي والاستراتيجي، فقد أسقطت إمكانية اتهام إسرائيل بالعدوان لتخليها عن استراتيجية الضربة الوقائية والضربة الاستباقية، وتحقيق استراتيجية الردع وعدم الحاجة إلى تطبيق استراتيجية ذرائع الحرب، وقلصت إلى حد كبير جداً قدرة العرب على المبادرة بتعرض واسع ضد إسرائيل.

- **المرحلة الرابعة ١٩٧٣م-١٩٨١م:** بعد حرب ١٩٧٣م دار جدل واسع النطاق بين القادة الإسرائيليين حول نظريات الأمن والاستراتيجيات العسكرية التي يجب اتباعها، فقد أثبتت هذه الحرب أن **نظرية الحدود الآمنة** المرتكزة على موانع طبيعية، والاستراتيجيات العسكرية المبنية على هذه النظرية لم تُكوّن الحل الأمثل لضمان الأمن القومي الإسرائيلي، إذ أظهرت هذه الحرب أن الردع الاستراتيجي لم يمنع العرب من شن الحرب، وأن العمق الاستراتيجي لم يكن كافياً لكشف النوايا العربية، ولم تشكل الموانع الطبيعية عائقاً فعلياً أمام القوات العربية، ورغم عدم إلغاء هذه النظرية كلياً إلا أنه تمت العودة إلى تبني نظرية ذرائع الحرب وما تتطلبه من استراتيجيات عسكرية نابعة من العقيدة التعرضية، مع الإصرار على تبني نظرية الحدود الآمنة، وتم ذلك نتيجة الاعتبارات التالية:

أ. استطاعة الجيش المصري وضع حلول إستراتيجية، والتغلب على صعوبات المانع المائي الذي شكلته قناة السويس، والموانع الاصطناعية المختلفة التي عزز بها الإسرائيليون هذا المانع الطبيعي من نقاط حصينة، ونقاط مراقبة، وحواجز ترابية...إلخ.

ب. قدرة الاستخبارات المصرية على خداع الإسرائيليين وتضليلهم.

ج. تحييد سلاح الجو الإسرائيلي وإيقاع خسائر كبيرة بطائراته، ومنعه من التدخل الفعّال في المعارك البرية من خلال الاستخدام المتميز لبطاريات الصواريخ.

د. بُعْد الجبهة عن القاعدة، مما جعل العمل على الخطوط الداخلية للقوات الإسرائيلية صعباً للغاية، وخاصة في الأيام الأولى للحرب.

هـ. اتضح في هذه الحرب صعوبة استغلال العمق الإستراتيجي، وتطبيق إستراتيجية الدفاع المتحرك من قبل القوات الإسرائيلية، وذلك لعاملين: **الأول** تطلب هذه الإستراتيجية تطبيق عمليات وتكتيك الانسحاب، ومثل هذا الإجراء قد يكون له تأثير سلبي خطير على معنويات القوات المهزوزة أصلاً تحت تأثير النجاحات التي

حققتها القوات المصرية، و**الثاني** عدم استجابة القوات المصرية لإغراءات هذه المناورة، وبقائها ضمن قدرة تغطية الدفاعات الجوية، لذلك يمكن القول: إن الجدل بين القادة الإسرائيليين بعد حرب ١٩٧٣م أدى إلى ضرورة الاستفادة من مزايا نظرية الحدود الآمنة مع العودة إلى نظرية ذرائع الحرب وعقيدة الحرب التعرضية وما تتطلبه من استراتيجيات الحرب الوقائية والحرب الاستباقية.

كان الخطر الرئيسي الذي يواجه إسرائيل في هذه المرحلة هو تطور القوة العربية كماً ونوعاً بالإضافة إلى قدرتها في العمل على الخطوط الخارجية- إحاطتها بإسرائيل- وتصميمها واحتفاظها بإرادة القتال، وعدم اعترافها بالردع والتفوق الإسرائيلي القائم، هذا الوضع جعل النخبة العسكرية- صاحب القرار- الإسرائيلية تعيد النظر في بنية القوات الإسرائيلية من حيث **الحجم** لتكون قادرة على مواجهة كل الجبهات العربية في آن واحد، ومن حيث **النوعية** في تطوير يعتمد تكنولوجيا حديثة قادرة على إيقاع خسائر كبيرة بالقوات العربية بوقت قصير، مع استمرار الاعتماد على الاحتياط.

تطورت نظرية الأمن الإسرائيلي في هذه المرحلة لتخدم مسارات سياسية من خلال وجهتي نظر: **الأولى** تقول: إن الحرب والإستراتيجيات العسكرية المستخدمة- بالإضافة لتحقيقها هدف الدفاع عن الدولة وحماية مصالحها الحيوية- هي استمرار للدبلوماسية، أي إنها جسر يربط بين سياستين، وغايتها هنا خلق ظروف ملائمة لتحسين المسارات السياسية بعد انتهاء الحرب، أما وجهة النظر **الثانية** فكانت أكثر تطرفاً وحزماً، فلقد تبنت مفهوم كلاوزفيتز للحرب، وهدفها هنا قتل إرادة القتال عند العرب، ثم تحطيم الإرادة السياسية من خلال الاستخدام المفرط للقوة للوصول إلى الحسم العسكري- الاستسلام- ومن ثَمَّ يسهل تحقيق أهداف سياسية جوهرية.

تطلب هذا التطور في مفهوم نظرية الأمن الإسرائيلي سرعة تطوير الجيش الإسرائيلي كماً ونوعاً، واستخدام كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر وقطع الغيار، وتدريب أعداد كبيرة من أفراد المجتمع لتشكل احتياطاً ضخماً للجيش الإسرائيلي، وبذلك أصبحت

إسرائيل مستودعات وثكنة عسكرية كبيرة، **ونتيجة للفهم المصري للبيئة الإقليمية والدولية في هذه المرحلة بعد حرب ١٩٧٣م أدركت القيادة المصرية عدم قدرة العرب أو عدم رغبتهم في استمرار مجاراة إسرائيل عسكرياً، فقرر الرئيس السادات زيارة إسرائيل ومن ثم التوصل إلى تسوية سلمية عام ١٩٧٩م.**

- **المرحلة الخامسة ١٩٨١م- ٢٠٠١م**: نظرية المزج بين الحدود الآمنة وذرائع الحرب.

تم استمرار التأكيد في هذه المرحلة على نظرية الأمن الإسرائيلية (الحدود الآمنة)، ونظرية الأمن (ذرائع الحرب) المبنية على عقيدة القتال التعرضية واستراتيجياتها من الضربة الوقائية والضربة الاستباقية...إلخ، وتطوير القوة الإسرائيلية بما يتلاءم مع هذه النظرية ومتطلباتها. ولتوسيع مفهوم هذه النظرية تم الانتباه لتطور القوة العربية وتضخمها و الانتباه للتوسع السوفييتي ودعمه العسكري للعرب، فاستغل شارون وصول اليمين الأمريكي للحكم، والذي كان يسعى أصلاً إلى تصعيد المواجهة مع الاتحاد السوفييتي، وكان- أي شارون- يحاول التأكيد على رغبة السوفييت في التوسع وتجسيم هذا الخطر في أذهان الأمريكان، وأن ذلك يشكل تهديداً أمنياً خطيراً ومشتركاً لجميع الدول الحرة، وأن على الولايات المتحدة وإسرائيل مواجهته للحفاظ على مصالحها في الإقليم، وكان ذلك مسوِّغا لعقد اتفاقية تعاون إستراتيجي عام ١٩٨١م، وتم تشجيع دول وتنظيمات إسلامية وعربية على مواجهة وإفشال المشروع السوفييتي في بداياته في أفغانستان. وتطبيقاً لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي المركبة (ذرائع الحرب +الحدود الآمنة) قام سلاح الجو الإسرائيلي بتدمير المفاعل النووي العراقي في حزيران ١٩٨١م، وأقدمت إسرائيل على ضم مرتفعات الجولان السورية في أيلول ١٩٨١م، وأضيف في هذه المرحلة ذرائع حرب جديدة، كدخول قوات مصرية للمناطق منزوعة السلاح في سيناء، أو قوات سورية للجولان، أو امتلاك دول عربية السلاح النووي، أو القدرة على إنتاجه، أو نشر صواريخ مضادة للطائرات على طول نهر الأردن.

وفي إطار نظرية ذرائع الحرب ونتيجة لتطور أسلحة القتال وبشكل خاص الصواريخ البالستية اتسعت دائرة الاهتمامات الإستراتيجية الإسرائيلية لتشمل مجالين جغرافيين مهمين: **الأول** الدول العربية خارج دائرة الطوق، والتي تشكل خطورة على إسرائيل من خلال قدراتها على إرسال قوات إلى جبهات القتال، أو بواسطة عمليات جوية وبرية، و**الثاني** الدول الإسلامية: تركيا، وإيران، وباكستان، وتوسيع دائرة الاهتمام هذه تضيف بعداً جديداً لنظرية الأمن الإسرائيلي من خلال ضمان هوامش آمنة واتباع سياسات تتعامل مع مخاطر التهديد ببعد جغرافي أعمق يزيد في تحقيق الأمن الإسرائيلي، ويقنع البيئة الإقليمية والدولية في حق إسرائيل الدفاع عن أمنها القومي من خلال دوائر مرنة تقبل التوسع لتشمل جغرافيا أوسع تتناسب طردياً مع ازدياد قدرات الدول المعادية ومديات الأسلحة، وبشكل خاص الصواريخ البالستيه ذات القدرات التدميرية الأكبر.

إن تبني نظرية ذرائع الحرب في الأمن القومي الإسرائيلي لا يعني تخليها عن نظرية الحدود الآمنة التي حققت هي الأخرى مزايا إستراتيجية للأمن القومي الإسرائيلي (العمق الاستراتيجي، وإمكانية المراقبة والإنذار، وخلق صعوبات عملياتيه للقوات العربية، والقدرة على امتصاص الضربة الأولى وتوجيه هجمات معاكسة...إلخ)، بل مزجت عمليات بين هاتين النظريتين باجتياحها لبنان عام ١٩٨٢م، وحققت بذلك عدة أهداف تنسجم مع رؤيتها لثنائية نظرية الأمن القومي الإسرائيلي المركبة (ذرائع الحرب والحدود الآمنة)، و**أهم هذه الأهداف** إبعاد خطر تسلل الفدائيين لأكثر من ٤٠كم عن الحدود، وتدمير المنظمات الفلسطينية وترحيلها من لبنان، والحد من تنامي مساندة الحركة الوطنية اللبنانية للمنظمات الفلسطينية، ودعم الميليشيات المتحالفة مع إسرائيل، والضغط على لبنان لتوقيع معاهدة تسوية سلمية مع إسرائيل. تأكدت إسرائيل بعد هذا الاجتياح أنها تستطيع الانفراد في أي دولة عربية دون مساندة من أي دولة عربية أخرى. وتميزت نظرية الأمن الإسرائيلي في هذه المرحلة بعدة ميزات مهمة:

أ. التحول من العمليات المحدودة إلى الواسعة لإحداث تغييرات إستراتيجية مهمة.

ب. ضرب مراكز الثقل الإستراتيجي في الدول العربية واحتلال، مثلاحتلال العاصمة بيروت، بدلاً من احتلال مناطق حدودية.

ج. توسيع دائرة الاهتمام الإسرائيلي لتشمل دولاً إسلامية.

د. الدفاع عن مصالح إسرائيل في أي مكان، وضرب أية أهداف يمكن أن تؤثر على هذه المصالح.

- **المرحلة السادسة ما بعد أحداث أيلول ٢٠٠١م، (نظرية الأمن المطلق):**

أ. فرضت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ واقعاً جديداً على منطقة الشرق الأوسط، وأحدثت انقلاباً وانطلاقة جديدة في مفهوم الأمن الإقليمي والعالمي، فكان الحدث كبيراً ومؤثراً وعميقاً، فلقد عرَّض أمن أعظم قوة في العالم (أمريكا) للخطر، وهي التي كانت تعتقد أن أمنها القومي في مأمن، فهز الحدث كيانها وسبب للقادة وللشعب الأمريكي صدمة عنيفة، لذلك جاءت ردة الفعل عظيمة وخطيرة بعظم الحدث وخطورته، لذلك شرعت أمريكا لنفسها حرية سن القوانين والأنظمة واتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة، وكذلك حرية تعريف الأعداء وتحديدهم وكيفية التعامل معهم، وإن شمل ذلك تغيير الأنظمة وتدمير الدول واحتلالها، وكان كل ذلك تحت مفهوم الدفاع عن المصالح والأمن القومي الأمريكي.

ب. أطلقت أمريكا اسم **الإرهاب** على العدو الجديد، ولهذه التسمية مدلولات نفسية مقصودة، فهي تحمل في طياتها العمومية والإبهام والإطلاق، وذلك لتخدم الحرية والمرونة في تحديد العدو ومكان وجوده وزمانه، والمساهمة في تشكيله وتكوينه (ليخدم أهدافا محددة)، وأسلوب متابعته، وإجراءات مواجهته، بالإضافة إلى أن التسمية تستعطف السامع، وتتهم المسمى، وتسوِّغ حق المشرع في منهجية رد الفعل، واستخدام أية وسيلة مهما كانت عنيفة ومدمرة.

ج. وضعت أمريكا مجموعة من القوانين والإستراتيجيات في إطار جعل إجراءاتها شرعية لمواجهة الإرهاب، كان **أهمها** قانون ملاحقة الإرهاب أينما كان، من ليس معنا فهو ضدنا، وتجفيف منابع الإرهاب الفكري والمادي، وقانون معاداة السامية... إلخ.

استغلت إسرائيل هذه القوانين والإستراتيجيات الأمريكية وجندتها في خدمة نظرية الأمن الإسرائيلي الجديدة الأمن المطلق، والتي تعنى باختصار الحق في الدفاع عن المصالح والأمن القومي الإسرائيلي في أي مكان وأي زمان وبأية إجراءات ووسيلة ممكنة، وضد أية أهداف، ومن خلال هذه النظرية التي استغلت فيها المفهوم الأمريكي للإرهاب تركت إسرائيل لنفسها حق العمل وحريته لتدمير أية بؤرة قوة، أو ممانعة، أو أية قوة يمكن أن تشكل خطورة مستقبلية على أمنها القومي، وإنه لمن الواضح أن أمريكا وإسرائيل وكثيرا من الأنظمة في العالم تعني بالإرهاب الأصولية والتطرف الإسلامي والقومية العربية وما أفرزته هذه المسميات من تنظيمات مسلحة، ومن خلال هذا المفهوم استطاعت أمريكا أن تجند معظم دول العالم- بما فيها بعض الأنظمة العربية والإسلامية- إلى جانبها بحجة مقاومة الإرهاب، لذلك حصلت أمريكا على أنواع مختلفة من الدعم من هذه الدول أثناء احتلالها لأفغانستان والعراق، واستطاعت الاستخبارات الإسرائيلية التسلل إلى شمال العراق والعمل من هناك باتجاهات مختلفة، بالإضافة لذلك فإن إسرائيل استغلت الموقف الدولي الذي تشكل بعد أحداث أيلول في توثيق الالتزام الأمريكي بالمحافظة على الأمن والتفوق العسكري الإسرائيلي، وتأكيد حق إسرائيل في الدفاع عن أمنها القومي ضمن مفهوم نظرية الأمن المطلق، وكانت أكبر فائدة حققتها إسرائيل بعد هذه الأحداث (١١ أيلول) تدمير العراق، وتفكيك ما تبقى من روابط الأمن القومي العربي، وردع الدول العربية عن القيام بأية أعمال تعرضية ضد إسرائيل، ولجوء العرب إلى إستراتيجية السلام خيارا وحيدا، وتوثيق ذلك من خلال المبادرة العربية التي تم تقديمها من خلال القمم العربية في بيروت والرياض.

د. تبنت إسرائيل نظرية الأمن المطلق في هذه المرحلة قيمة مضافة لاستمرار تمسكها بنظريتي ذرائع الحرب والحدود والأمنية مع إبقائها على عقيدة القتال التعرضية والإستراتيجيات الملازمة لها (الضربة الاستباقية، والضربة الوقائية... إلخ)، ومن شأن هذا الإجراء المركب أن يقلص زاوية المغامرة والمخاطرة بالأمن الإسرائيلي إلى أدنى حد ممكن، ويحقق الفائدة من جميع وجهات النظر التي تنادي بتبني نظريات مختلفة.

وللاستمرار في تطبيق هذه النظرية قامت إسرائيل بما يلي:

١- مشاركة دول الإقليم في الحرب على الإرهاب الذي عُدَّ عدواً مشتركاً لمعظم دول الإقليم.

٢- تبني إستراتيجية الفضاء المفتوح، وإطلاق الأقمار الصناعية لغايات الاستطلاع والمراقبة والبحث العلمي... إلخ.

٣- بناء حاملات الطائرات، والغواصات لتعويض سلبيات العمق الإستراتيجي، وتهديد دول عربية وإسلامية لا يمكن تهديدها إلا من خلال البحار.

٤- استمرار تطوير سلاح الجو الإسرائيلي ليبقى الذراع الطويلة والقوية لإسرائيل.

٥- عقد اتفاقات إستراتيجية مع بعض دول الإقليم للاستفادة منها على الأقل في مجال الاستخبارات، أو استخدام قواعدها البرية والجوية.

٦- استمرار الضغط على بعض الدول العربية للتوصل معها إلى تسويات سلمية حسب الشروط الإسرائيلية.

يبقى أن نقول: إن الواقع العملي لتطبيق نظريات الأمن القومي الإسرائيلي يحتاج إلى دراسة وتدقيق؛ لما في هذا الواقع من تناقضات تفرضها ظروف البيئة الداخلية والإقليمية، وصعوبات عملية تقف في طريق التنفيذ، وهذه التناقضات تبعث على الاستغراب من الناحية النظرية، ويمكن توضيح ذلك بما يلي:

- تتبنى إسرائيل نظريات أمنية ترتكز على عقيدة قتالية تعرضية تتطلب إستراتيجيات عسكرية هجومية مثل الضربة الاستباقية، والضربة الوقائية، ونقل المعركة إلى أرض الخصم... إلخ.

- تحشد إسرائيل لذلك قوات ضخمة من حيث الحجم، ومتطورة من حيث النوع، وكل ذلك بهدف تحقيق المشروع الصهيوني المبني على سياسة التوسع واحتلال أراضي الغير، وتنفيذ ذلك على مراحل.

إلا أن ما يحدث عملياً هو العكس، وهنا موقع الاستغراب، فلقد انسحبت إسرائيل من سيناء عام ١٩٨١م ضمن اتفاقية تسوية سلمية، وانسحبت من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠م دون اتفاق، وانسحبت من غزة عام ٢٠٠٥م دون اتفاق، وقامت ببناء الجدار العازل. فهذه الإجراءات تظهر بوضوح سير إسرائيل تجاه نظرية الانكفاء على الداخل، وتركيز الأمن على الخط الأخضر والضفة الغربية التي تنشط فيها أعمال بناء المستعمرات بشكل لافت للنظر، ويدل كل ذلك على أن إسرائيل تعاني من أزمة أمنية مستعصية، لا تستطيع أن تجد لها حلاً، ويمكن ترجمة هذه الأزمة- وبكل بساطة- إلى أن إسرائيل قادرة على احتلال بعض المناطق ولكنها لا تستطيع الاحتفاظ بها، وهي عملياً غير قادرة على التوسع، والسبب الرئيس هو ضعف القوى الكامنة الإسرائيلية، فبالرغم من استخدامها أقصى طاقاتها الذاتية- مضافاً إليها الدعم الأمريكي الذي يفوق إمكاناتها الذاتية بأضعاف كثيرة- إلا أنها تبدو عاجزة تماماً أمام مقاومة وممانعة عربية محدودة عن ابتلاع أراض عربية جديدة، فكيف سيكون مستقبل أمنها القومي لو جُنِّدت جهود عربية إضافية، وقل الدعم الأمريكي لإسرائيل أو تلاشى تحت ضغط تيارات داخلية أمريكية ترى أن إسرائيل استثمار فاشل، وأنه ليس من مصلحة أمريكا استمرار دعمها بعشرات المليارات على حساب دافع الضرائب الأمريكي.

الغريب في الأمر أن النظام العربي عاجز عن فهم هذه الحقيقة (محدودية القوى الكامنة في إسرائيل وعجزها عن الحفاظ على أمنها القومي)، أو أنه يغمض عينية عنها

لأسباب مختلفة. إلا أن إسرائيل تدرك تماماً هذه الحقيقة، لذلك فهي تلجأ إلى اتباع سياستين لمعالجة هذا العجز للحفاظ على أمنها القومي:

الأولى سياسة الانكفاء على الداخل، وتقليص حجمها بقدر إمكاناتها رغم تناقض ذلك مع حاجاتها للعمق الاستراتيجي.

و**الثانية**- وهي الأهم- سياسة الضغط على الدول العربية، مستغلة بذلك البيئة الدولية والإقليمية من أجل عقد اتفاقات سلام، وإقناعها بضرورة تمسكها باستراتيجية السلام خيارا عربيا وحيدا، وبذلك يمكن لها الحفاظ على أمنها القومي.